COFI:FT/XII/2010/8

January 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثانية عشرة

بوينس آيرس، الأرجنتين، 26–30 أبريل/نيسان 2010

التجارة بالأسماك والأمن الغذائي

الموجز

إن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم استعراض عام وموجز لأبرز القضايا والفعاليات الدولية المرتبطة بالأمن الغذائي في مجال مصايد الأسماك. وقد دُعيت اللجنة الفرعية إلى عرض خبرتها الخاصة في مجال الأمن الغذائي المرتبط بقطاع مصايد الأسماك، بما في ذلك دور القطاع في المساهمة بالأمن الغذائي العام وفي الروابط ما بين القطاعات. كما طلب من اللجنة الفرعية إسداء المشورة إلى منظمة الأغذية والزراعة بشأن أنشطتها الجارية والمقررة، بما في ذلك اللجوء إلى منهجيات محددة لتقييم حاجات الأمن الغذائي.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المقدمة

1 – تسلط هذ الوثيقة الضوء على بعض القضايا الهامة المتعلقة بالأمن الغذائي مع التشديد على قطاع الأسماك. وكان عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع قد قدر، عام 2009، بما يفوق المليار نسمة. ويعني هذا أن التقدم الذي أحرز مؤخراً في خفض الجوع في البلدان النامية يشهد عودة إلى الوراء.

2 – يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة. وفي هذا الإطار، ليس للأسماك سوى دور صغير بالنسبة لأغلبية الناس. بيد أن القضايا المتعلقة بمساهمة الأسماك في الأمن الغذائي تشابه في العديد من النواحي قضايا مساهمة الموارد الزراعية وغيرها من المواد الغذائية.

3 – تدرج مسألة الأمن الغذائي بشكل دائم على جدول الأعمال الدولي. وقد حظيت باهتمام كبير خلال قمة مجموعة الثماني التي انعقدت في لاكويلا في يوليو/تموز 2009، ونوقشت باستفاضة واسعة خلال القمة العالمية حول الأمن الغذائي التي انعقدت في مقر منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. كذلك، فقد حضر موضوع أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي كموضوع هام خلال قمة المناخ التي انعقدت في كوبنهاغن في ديسمبر/كانون الأول 2009.

وصف حالة الأمن الغذائي

4 – أعلن المسؤولون في القمة العالمية المتعلقة بالغذاء أن : *" الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"*. ويعني ذلك ضرورة التوافر المتزامن للأبعاد الأربعة التالية من الأمن الغذائي : التوافر المادي للغذاء، والإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول على الغذاء، واستخدام الغذاء، واستقراره.

5 – وبالنسبة لأغلبية الناس، لن يكون للأسماك سوى دور صغير في الأمن الغذائي بشكل عام. لكن الأسماك تبقى، في العديد من المناطق والبلدان، وخاصة في المناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، المصدر الرئيسي للبروتينات الحيوانية. ويعني ذلك أن عدم توفر الأسماك أو عدم قدرة هؤلاء السكان من الحصول عليها، سيؤثر بشكل كبير على متطلباتهم الغذائية بما أن مصادر البروتينات الحيوانية الأخرى نادرة أو صعبة المنال. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع مصايد الأسماك معلوم أكثر من قطاع الزراعة إذ أن 40 في المائة من إجمالي الإنتاج الحالي من الأسماك يدخل في التجارة العالمية.

6 – تُحسب الإمدادات الغذائية القطرية، في فترة معينة، بجمع الإنتاج المحلي بالواردات ثم خصم الصادرات. وينبغي تعديل هذا الحساب في حال حدوث أي تغير في المخزونات أو الاستخدام لأغراض غير غذائية. ويمكن تقييم الأمن الغذائي على مستوى الفرد أو على المستوى القطري. فقد تكون الدولة بمجملها تنعم بالأمن الغذائي بينما يعاني بعض المواطنين من المجاعة أو سوء التغذية.

7 – وتأتي التوجهات الجديدة في مجال انعدام الأمن الغذائي والتي تأثرت بارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية، لتبدد سنوات من التقدم العام في مجال تخفيف العدد الإجمالي من الجياع وانتشارهم في العالم النامي. وكان عام 2009 قد شهد ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى أكثر من مليار شخص.

8 – ويمكن ان تساهم الأسماك في الأمن الغذائي بثلاث طرق رئيسية وهي الاستهلاك، وخلـــــق فرص العمل، ودر الدخل، والتجارة.

9 – تستأثر البلدان النامية بنسبة 81 في المائة من جميع واردات الأسماك بقيمة تبلغ 106 مليارات دولار أمريكي (2008). ومن حيث الحجم (الوزن الحي)، تقل حصة البلدان المتقدمة بصورة ملحوظة، وتقدر بنسبة 62 بالمائة، وهو ما يعكس القيمة الأعلى للوحدة من المنتجات التي تستوردها تلك البلدان.

10 – ومن بين البلدان النامية، فإن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها 77، هي على وجه الخصوص البلدان التي تشكل الأسماك بالنسبة لها وسيلة هامة لكسب العملات الأجنبية. وكانت صادرات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من منتجات الأسماك أكثر أهمية من الواردات لدى قياسها من حيث القيمة. ولا تشكل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، التي تشمل الصين، مجموعة متجانسة، وهي تضم بعض أهم البلدان المنتجة والمصدرة، خاصة في آسيا.

11 – ارتفعت مساهمة بروتينات الأسماك في الإمدادات العالمية من البروتينات الحيوانية من 13.7 في المائة عام 1961 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 16.0 في المائة عام 1996، قبل أن تعود وتنخفض إلى حوالي 15.3 في المائة عام 2005. وشهدت الأرقام العالمية، باستثناء الصين، ارتفاعاً من 12.9 في المائة عام 1961، إلى 15.2 في المائة عام 1990، لتعود وتنخفض بعد ذلك انخفاضاً طفيفاً تصل إلى 14.5 في المائة عام 2005. وقد أظهرت إحصاءات عام 2005، أن الأسماك توفر حوالي 7.6 في المائة من البروتينات الحيوانية في أمريكا الشمالية والوسطى بينما تفوق النسبة 11 في المائة في أوروبا. وفي أفريقيا وفرت الأسماك حوالي 19 في المائة، وما يقارب 21 في المائة في آسيا وما يقارب 19 أو 20 في المائة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، مع ضم الصين أو باستثنائها. وقد تكون هذه الأرقام أعلى من تلك الواردة في الإحصاءات الرسمية بسبب الصيد المعيشي غير المعلن.

سياسات الأمن الغذائي

12 – جدد ارتفاع عدد الجياع الاهتمام الدولي بالسياسات والأنشطة الخاصة بالأمن الغذائي. واستجابة لهذا الاهتمام، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى عدد من أبرز منظمات التنمية، نهجاً "مزدوجاً" يقوم على تعزيز تحسين سبل العيش المستدامة لدى الفقراء، وخاصة المزارعين الصغار، وعلى تأمين الغذاء بشكل فوري لأكثر الأشخاص عرضة للجوع.

13 – وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة عام 1994 البرنامج الخاص للأمن الغذائي بغية قيادة عمليات التدخل الرامية إلى تحسين انتاجية المزارعين الصغار ودخلهم، بهدف مكافحة الجوع وسوء التغذية. وشرعت منظمة الأغذية والزراعة عام 2002 في توسيع نطاق جهودها لتشمل استراتيجيات متعددة المكونات وذلك في إطار البرنامج الوطني الجديد للأمن الغذائي. وهدفت المنظمة بذلك إلى تفعيل النهج المزدوج بحيث يعزز بشكل أوسع القدرة على تحسين أمن

الملايين الغذائي وسبل عيشهم. واعتمدت الدول، سعياً لتحقيق هذا الهدف، عملية تشاركية تهدف إلى صياغة استراتيجية رسمية للأمن الغذائي. وبحلول شهر أبريل/نيسان 2009، كان 65 دولة قد انخرطت في استراتيجية برنامج وطني للأمن الغذائي، من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ. ومن المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النهج المزدوج والبرنامج الوطني للأمن الغذائي، التركيز على قطاعات متعددة.

14 – وقد أظهر استعراض الاستراتيجيات الخاصة بالبرنامج الوطني للأمن الغذائي أنّ القليل من الاستراتيجيات يأخذ بالحسبان المساهمة الحالية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الاقتصاد والأمن الغذائي الوطني. والعديد من هذه الاستراتيجيات لا تقيم وضع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا تهتم بالتخطيط لإدارتها. كما إن غالبية الاستراتيجيات لا تحدد أولويات للاستخدام المستدام للموارد في مصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية وغيرها من القطاعات. أما وثائق البرامج الوطنية للأمن الغذائي فتمنح حيزاً أكبر لإنتاج تربية الأحياء المائية، والتخزين ما بعد الصيد وتجهيز المنتجات السمكية وتسويقها.

15 – وينبغي أن تعير استرتيجيات البرامج الوطنية للأمن الغذائي المقبلة اهتماماً أكبر لتجارة الأسماك بغية الاستفادة بطريقة مثلى من إمكانيات مساهمتها في الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر.

الإنتاج السمكي

16 – يأتي الإنتاج السمكي من مصايد الأسماك البحرية، والمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية[1]. وتختلف القضايا المرتبطة بهذه القطاعات الثلاثة اختلافاً كبيراً.

17 – إن نسبة كبيرة من مصايد الأسماك في العالم تُستخدم استخداماً كاملاً أو تُستغل بشكل جائر. وتبقى إمكانية زيادة الإنتاج من خلال الصيد الطبيعي محدودة. ولا يمكن لمصايد الأسماك، على المدى الطويل، توفير فوائد اجتماعية واقتصادية إلا إذا خضعت لإدارة مستدامة. ومن شأن الاستثمار في المخزونات السمكية أن يعود بفوائد كبيرة في مجال در الدخل. لكن ذلك سيستدعي بالمقابل خفض الصيد لفترة معينة بغية فسح المجال أمام إعادة تكوين المخزونات. ويتعين، بغية الاستفادة من هذه الاستثمارات على أكمل وجه، اللجوء باستمرار إلى خفض القدرة على الصيد (جهد الصيد) خفضاً كبيراً، وعلى المدى الطويل كذلك.

18 – وقد أدت الإدارة وطريقة الحكم الخاطئتين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي إلى الاستغلال الجائر للمخزونات السمكية. ويبقى إحراز تقدم ملحوظ في مجال إدارة مستدامة لمصايد الأسماك شرطاً مسبقاً لتعزيز مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي العالمي.

19 – إن المعلومات المتعلقة بموارد مصايد الأسماك الداخلية معلومات غير دقيقة أو محدودة في الكثير من المناطق. وقد أظهرت دراسات الحالة أنه وعلى الرغم من أن بعض المخزونات الداخلية قد انهارت أو هي في طور الانهيار، فإن العديد منها لا يستغل سوى استغلال ضئيل. وقد يكون هناك فرصة لزيادة المحاصيل من المصايد الداخلية، الأمر الذي من شأنه في الوقت عينه التأثير بشكل إيجابي على العمالة.

[1] انظر الوثيقة COFI:FT/XII/2010/3: آخر التطورات في مجال تجارة الأسماك

20 – إن تربية الأحياء المائية هي القطاع الأسرع نمواً من بين قطاعات إنتاج الأغذية الحيوانية في العالم. ويتوقع بالفعل أن تسبق تربية الأحياء المائية في العقد المقبل صيد الأسماك من حيث المساهمة في توفير الأسماك للاستهلاك البشري. وقد ارتفع الإنتاج الإجمالي العالمي من تربية الأحياء المائية للفرد من 0.7 كلغ عام 1970 إلى 7.9 كلغ عام 2008. لكن الزيادة تركزت بشكل أساسي في جنوب شرق آسيا. وما عدا بعض الاستثناءات، ومن أهمها مصر، فلم تشهد أفريقيا سوى زيادة محدودة جداً في الإنتاج. لذا فمن المقلق للغاية رؤية نسبة نمو إنتاج تربية الأحياء المائية تتراجع بسرعة ملحوظة.

21 – وبما أن إمكانيات النمو في مجال الصيد الطبيعي محدودة، فسيتعين على قطاع تربية الأحياء المائية تلبية زيادة الطلب الناجمة عن نمو عدد سكان العالم. وستشكل قدرة القطاع على إنتاج الكمية الإضافية البالغة 30–40 مليون طن، التي ستكون ضرورية عام 2030 للمحافظة على معدلات الاستهلاك االحالية، تحدياً جماً سيواجهه واضعو السياسات وصناعة تربية الأحياء المائية بحد ذاتها.

22 – وقطاع تربية الأحياء المائية معني بدوره بقضايا الاستدامة، بما في ذلك محدودية الموارد والاعتبارات البيئية. وبرز مؤخراً عدد من الأمثال على مشاكل الإنتاج التي تواجهها بلدان تتوفر فيها الخبرات المتقدمة، مذكراً بضرورة اكتساب المزيد من الخبرات قبل الاعلان عن أن القطاع قد وصل إلى مستوى تام من الاستدامة، من المنظور الاقتصادي كما من المنظور الاجتماعي والبيئي.

23 – تخضع أغلبية الأسماك، قبل تسويقها، إلى درجات مختلفة من التجهيز. ومن شأن الاستثمار في البنية التحتية مثل مواقع الانزال وتحسين النقل والتخزين ومرافق التجهيز، أن يحد من الهدر ويحسّن ظروف عمل العاملين في هذا المجال. كما إن تحسين سلسلة التبريد يزيد من الكميات المتوفرة للمستهلك ومن نوعيتها. هذا وتزيد وسائل الحفظ من كمية الأسماك المتوفرة للاستهلاك في حين يساهم التجهيز في الأمن الغذائي عبر توفير فرص العمل ودر الدخل. وتضطلع النساء بدور بالغ الأهمية في تجهيز المنتجات، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية في آنٍ معاً، كما في مجالي التجارة والتوزيع.

24 – إن ممارسات ما بعد الصيد والحاجة إلى الحد من خسارات ما بعد الصيد تبقى أموراً حاسمة حتى في الأسواق المحلية. ففي العديد من البلدان النامية، خاصة تلك التي تتعرض فيها الأسماك لدرجات حرارة مرتفعة، يتسبب الخلل في سلسلة التبريد إلى خسائر مادية جمة من المنتجات ويحد من قيمة المنتجات بالنسبة للمشغلين ويزيد من الأخطار على سلامة المستهلكين.

التجارة بالأسماك والأمن الغذائي

25 – لا يزال التصدير بهدف الحصول على أسعار أفضل وكسب عملات أجنبية، يشكل الحافز الأول لتجارة المنتجات السمكية. لذا، فإن استدامة تجارة الأسماك الدولية على المدى الطويل، تتوقف على استدامة الموارد السمكية.

26 – لكن الصلات التي تربط تجارة الأسماك بالأمن الغذائي معقدة وتمثل مجالاً لا يزال يحتاج إلى معارف إضافية. وقد يكون من الهام، لدى مناقشة مسألة التجارة، التمييز بين تجارة الأسماك من المصايد الطبيعية والأسماك المستزرعة.

27 – يوفر تصدير الأسماك العملات الأجنبية ويخلق فرص العمل ويدر المداخيل في قطاعي الزراعة والصناعة. وفي المقابل، يقلل تصدير الأسماك من توفر الأصناف المصدرة للاستهلاك المحلي، ويرفع من سعرها في السوق المحلي بسبب ندرتها. ومن المفترض أن يستفيد المجتمع بشكل عام من الصادرات، لكن قد يكون لها تداعيات على التوزيع بما أن المستفيدين قد لا يقوموا بتعويض الخاسرين.

28 – ويلجأ العديد من البلدان المصدرة للأسماك إلى استيراد الأسماك. وقد يهدف ذلك إلى توفير المواد الأولية لصناعة المنتجات المجهزة. وهذا هو حال تايلند والصين التي يلحق فييت نام خطاها على نحو سريع. لكن واردات الأسماك تساهم كذلك في تمويل السوق المحلية في البلدان نفسها. وفي الواقع، يتم في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تصدر كميات كبيرة من الأسماك، استيراد كميات كبيرة من الأسماك ذات قيمة اقتصادية منخفضة لكل وحدة. فأفريقيا على سبيل المثال، وعلى الرغم من صادراتها، تبقى مستورداً هاماً للأسماك من حيث الحجم وتعتمد بذلك على تجارة الأسماك بشكل عام، وعلى استيرادها بشكل خاص لضمان الأمن الغذائي المحلي. وفي العديد من الحالات، يمكن استخدام عائدات تصدير الأسماك الغالية الثمن لاستيراد أسماك أقل كلفة وذات قيمة غذائية مماثلة، إن لم تكن أفضل.

29 – وقد تكون الواردات من الأسماك مفيدة ومضرة في آنٍ معاً. فهي، من خلال خفضها لأسعار السمك، تعود بالفائدة على مستهلكي السمك لكنها تضر بالمنتجين، الذين يكسبون عائدات أقل من بيع منتجاتهم. وهنا أيضاً تأخذ مسألة التوزيع حيزاً هاماً. وحين تكون الواردات من الأسماك مخصصة للتجهيز وإعادة التصدير، فهي توفر فرص عمل جديدة قد تكون ذات أهمية بالنسبة للنساء على وجه الخصوص.

30 – أما في تربية الأحياء المائية، فالوضع قد يكون مختلفاً. فلا يكون لصادرات المنتجات المستزرعة أثر سلبي على المستهلكين المحليين بما أن المنتجات تُصنع أساساً من أجل سوق التصدير. ومن شأن استيراد أسماك المزارع أن يزيد من إمدادات الغذاء المحلية لا بل وأن يبقي الأسعار منخفضة. وفي الوقت نفسه، فإن منتجي الأسماك في كل من البلدان المتقدمة والنامية ينظرون بسلبية إلى تنامي الواردات من منتجات الأغذية البحرية المستزرعة، حتى وإن كانت من أصناف مختلفة، لأنهم يعتبرونها منتجات تنافس منتجاتهم في نفس السوق وتخفض أسعار السمك بشكل عام. ومن جديد، تظهر أهمية قضايا التوزيع المحلي.

آخر الأنشطة والأحداث

تحليل لسلسلة قيمة تجارة الأسماك العالمية والأمن الغذائي مع تقييم لأثر القطاع الصغير النطاق

31 – اتفقت منظمة الأغذية والزراعة والوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية عام 2009 على القيام بتحليل لسلسلة قيمة تجارة الأسماك العالمية والأمن الغذائي مع تقييم لأثر القطاع الصغير النطاق. ويرمي المشروع إلى تحسين مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي في البلدان النامية مما يؤدي إلى تحسين سبل المعيشة في تلك البلدان.

32 – وتجذب البلدان النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالي الإنتاج الأولي والتجهيز. ويقوم القطاع الصغير النطاق بجزء كبير من إنتاج الأسماك. لذا، فثمة حاجة بالغة لوضع سياسات تحافظ على مصالح منتجي القطاع الصغير النطاق.

33 – وقد اكتست هذه المسألة أهمية بالغة بعد فرض عدد جديد من المتطلبات لدخول الأسواق في أبرز البلدان المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، بدأ عدد من الشركات المدمجة عمودياً بالنشوء وأدى تركّز قطاع التجزئة إلى نقل قوة التفاوض داخل سلسلة القيمة إلى مراحل تكون أقرب من المستهلك.

34 – وستُحلل الدراسة العوامل التي تحدد الأسعار والهوامش داخل سلاسل القيمة الخاضعة للدراسة إضافة إلى توزيع الأرباح بين مختلف أصحاب المصلحة. وسيتيح ذلك لواضعي السياسات صياغة سياسات خاصة بالقطاع الصغير النطاق الذي يعزز أمن المنتجين الصغار الغذائي عبر تحسين وضعهم التنافسي.

35 – وقد بيّنت دراسة سابقة (المرجع: ورقة منظمة الأغذية والزراعة الفنية رقم 456، التجارة المسؤولة بالأسماك والأمن الغذائي، 2005)، أنه وفي البلدان التي تفتقر للتدابير المؤسساتية الكافية ولإدارة ملائمة لمصايد الأسماك، غالباً ما تؤدي صادرات الأسماك إلى زيادة الضغط على الموارد. وستسعى الدراسة الجديدة إلى معالجة هذه المشكلة عبر تحديد العوامل التي تؤدي إلى أوجه القصور المؤسساتي، وستقدم توصيات لواضعي السياسات لضمان تخطيها من خلال سياسة حكومية أكثر فعالية وإدارة محسنة لمصايد الأسماك، وتعزيز للمؤسسات وزيادة الوعي في القطاع ككل. كما سيُجرى عدد من دراسات الحالة في البلدان النامية، وبعض منها في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البلدان المتقدمة، لإتاحة المقارنة.

مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي

يوليو/تموز 2009

36 – أعربت قمة مجموعة الثماني[2] التي انعقدت في يوليو/تموز 2009 عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأمن الغذائي العالمي، والأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهده عام 2008، على البلدان الأقل قدرة على مواجهة الجوع والفقر.

37 – ووافقت القمة على العمل على تحقيق أمن غذائي مستدام على مستوى العالم. وعزمت الدول على اتباع نهج شامل يتضمن: زيادة الانتاج الزراعي وتحفيز التدخل في مراحل ما قبل الحصاد وما بعده، والتركيز على نمو القطاع الخاص والمنتجين الصغار والنساء والعائلات، والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية، وتوسيع العمالة وفرص العمل الجيدة، والمعارف والتدريب، وزيادة التدفق التجاري، وتقديم الدعم للحكم الرشيد واصلاح السياسات.

38 – وتعهد المسؤولون بالسير قدماً، في نهاية عام 2009، وتماشياً مع الأنشطة الأخرى الرامية إلى تحسين الإدارة العالمية للأمن الغذائي، في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وتشمل مهمة هذه الشراكة تعزيز التعاون في تحقيق الأمن الغذائي وتوطيد التنسيق على الصعيد القطري، وضمان التعبير عن المصالح الوطنية والإقليمية ومراعاتها على النحو الواجب.

[2] http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/G8_Declaration_08_07_09_final,0.pdf

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

منظمة الزراعة والأغذية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009

39 – قرر مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[3] العمل على القضاء على الجوع من وجه الأرض. ووافقت القمة على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوضع حد فوري للزيادة في عدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وخفض هذا العدد بشكل ملحوظ. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ لأن عدد من يعانون الجوع والفقر قد تعدى الآن المليار نسمة.

40 – إن توفير الغذاء لسكان العالم المتوقع أن يفوق عددهم 9 مليارات نسمة في عام 2050، يقتضي، بحسب التقديرات، زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة. كما تم التأكيد على أن الأسواق المفتوحة تشكل عنصراً رئيسياً في الاستجابة العالمية لمتطلبات الأمن الغذائي.

41 – ويؤدي تغير المناخ إلى مزيد من المخاطر الشديدة بالنسبة للأمن الغذائي والقطاع الزراعي. وإن تأثيراته المتوقعة محفوفة بالمخاطر خاصة بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

42 – وقد قررت القمة العمل على تحقيق أربعة أهداف استراتيجية:

- ضمان إتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي، تكفل بلوغ الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية والهدف المنشود من مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 على أكمل وجه، أي خفض نسبة وعدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف بحلول عام 2015.
- ضم الجهود والخبرات للعمل ضمن الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بالاعتماد على البنى الموجودة لتعزيز الحوكمة والتعاون، والعمل على توطيد التنسيق على الصعيد العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية، وضمان التعبير عن المصالح الوطنية والإقليمية ومراعاتها على النحو الواجب.
- عكس الانخفاض في التمويل المحلي والدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع الاستثمارات الجديدة.
- العمل بشكل استباقي على مواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ بالنسبة إلى الأمن الغذائي.

43 – وسعياً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالأمن الغذائي المستدام على الصعيد العالمي، تم اعتماد مبادئ روما الخمسة التالية :

1 –الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات حسنة التصميم ومستندة إلى النتائج.

[3] ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/Meeting/018/k6050e.pdf.

2 – تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي، والصعيد العالمي لتحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل وتجنب الازدواجية في الجهود وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

3 – بذل قصارى الجهد لاتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

4 – ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها.

5 – ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

الموجز

44 – تتوقف التحسينات في مجال الأمن الغذائي على نجاح تطوير سياسات التنمية الوطنية. وينتج الأمن الغذائي عن الجهود المبذولة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

45 – تشكل الإدارة المستدامة للموارد شرطاً مسبقاً للاستفادة من الفوائد التي يمكن للصيد الطبيعي توفيرها. ويتعين كذلك تحقيق الاستخدام المستدام للموارد في تجهيز الأسماك وتربية الأحياء المائية والتوزيع والتجارة. وتأخذ هذه القضايا بعداً أهم بسبب تغير المناخ.

46 – من الممكن أن تساهم الأسماك في الأمن الغذائي عبر الاستهلاك المباشر وتوفير فرص العمل ودر الدخل والتجارة. ويتعين، بغية الاستفادة بشكل تام من الإمكانات التي توفرها الأسماك، معالجة أوجه الخلل التي تعاني منها الأسواق وإعارة الاهتمام اللازم لقضايا التوزيع.

47 – ينبغي على الدول المتقدمة الاضطلاع بدور هام في مساندة الدول النامية لمساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي من خلال مصايد الأسماك المستدامة.

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

48 – اللجنة الفرعية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة والإسهام بالمزيد من الخبرات. كما تُشجع اللجنة الفرعية على إسداء المشورة إلى منظمة الأغذية والزراعة بشأن أنشطتها الجارية والمقررة، وبشأن الروابط ومساهمة قطاع مصايد الأسماك في التوفير العام للأمن الغذائي. وهي مدعوة كذلك إلى إسداء المشورة بشأن المنهجيات والأولويات الواجب اتباعها في الدراسات الحالية والمقررة، ولا سيما تحليل سلسلة قيمة تجارة الأسماك العالمية والأمن الغذائي مع تقييم لأثر القطاع الصغير النطاق. وقد ترغب اللجنة الفرعية في التعليق على الروابط داخل سلسلة قيمة مصايد الأسماك وعلاقتها بالأمن الغذائي العام.